دور جماعات المصالح الأمريكية من أصول إفريقية في رسم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا(*)

د . عبد الحليم غازلي (**)

٧. أسباب ضعف أداء جماعات المصالح الأمريكية من أصول إفريقية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا

من الواضح إذن أن جماعات المصالح الأمريكية من أصول إفريقية تمكّنت رغم التضّييق الكبير الذي كانت تعاني منه من تسجيل نجاحات بارزة. حيث إستطاعت إنتزاع الحقوق المدنيّة والسيّاسيّة للأمريكيين من أصول إفريقية في الولايات المتحدة، فضمنوا بذلك حقّهم في المواطنة لا ينقصه شيء. وعلى الصعيد الخارجي نجحت في إرغام الإدارة الأمريكية على فرض العقوبات على نظام الميز العنصري في جنوب القارة الإفريقية ونبذه. إلاّ أنّه مع ذلك يظلّ نفوذ هذه الجماعات ومستوى الضغط الذي تمارسه محدودا للغاية مقارنة بما تقوم به جماعات المصالح الإثنية الأخرى.

في الواقع يعود سرُّ هذا التواضع في الأداء إلى جملة من الأسباب المعقّدة في بعض الأحيان والمتراكمة مع مرور الوقت أحيانا أخرى. وإلى جانب الأسباب التي سبق وأن أشرنا إليها، نحاول من خلال ما يلي إحصاء ومناقشة أهم الأسباب الأخرى التي تتراوح بين أسباب تاريخية إجتماعية من جهة وأسباب إقتصادية من جهة ثانية.

تتعلّق الفئة الأولى من الأسباب بالظروف التاريخيّة المتباينة التي عرفها كل من الأمريكيين من أصول إفريقية والسكان الأفارقة في القارة. قام على هذا التباين كما سنرى فيما يلي، واقع إجتماعي جديد زاد من حجم الهوة بين الأفارقة على ضفتي الأطلسي. هذه الهوة جعلت من غير الممكن معها إستغلال الأمريكيين الأفارقة لجذورهم التاريخية التي تنحدر من إفريقيا، كورقة توظّفها عند ممارسة ضغطها على الإدارة الأمريكية وبخاصة فيما يتعلق بالسياسة الإفريقية للولايات المتحدة.

***) هذا هو الجزء الثاني والأخير من الدراسة التي نُشر جزءها الأول في العدد (22) من مجلتنا فكر ومجتمع**

****) محاضر بكلية العلوم السيّاسيّة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3– دالي براهيم.**

هذا، بينما تتركّز **الفئة الثانية في الأسباب الإقتصادية** التي زادت هي الأخرى من إتساع الهوة بين الطرفين وذلك من زاويتين إثنتين:

أولا، أن الظروف الإقتصادية الصعبة التي عاشتها الجالية الأمريكية من أصل إفريقي ولا تزال جعلت من مهمة جماعات المصالح الأمريكية من أصول إفريقية تهتمُّ قبل كل شيء بتحسين أوضاع السُّود في الولايات المتحدة قبل أي مكان آخر.

ثانيا، أن المستوى المعيشي الذي يعرفه السود في الولايات المتحدة وبالرغم من كل النقائص التي يعرفها إلا أنه في أسوء الأحوال لا يمكن أن يقارن بنظيره في الدول الإفريقية. في كلا الحالتين فإن هذه الظروف الاقتصادية قد نجحت في إبعاد القارة الإفريقية عن أولويات الأمريكيين من أصول إفريقية بشكل قلل من قدرتهم كما سبق وأن أشرت إليه، في توظيف القارة الإفريقية كورقة ضغط أو مساومة. ناهيك عن أنهم لا يحتكمون على موارد مادية كافية، ذلك ما يفقدهم شرطا من شروط نجاح جماعات المصالح، لا يجب الاستهانة به.

أ. أسباب تاريخية وإجتماعية

إذا كان من غير المنطقي إنكار العلاقات التاريخية والطبيعية وحتى العاطفية التي تجمع الأمريكيين من أصول أفريقية مع القارة الإفريقية، بسبب ماضيهم وعرقهم المشترك. فإنه بالمقابل يجب الإعتراف بأن أربعة قرون من الزمن التي فصلت بينهما كانت كافية لأن تخلق واقعا جديدا وأن تقضي بشكل كبير على ما كان يجمع بينهم من تقاليد وعادات وأنماط معيشية مشتركة. مما جعل الفجوة بين المستويات المعيشية لهذين الطرفين تصبح أمرًا واقعا. وبالتالي لم يعد هناك من قاسم مشترك يجمع بين مستوى معيشة الأمريكيين من أصول إفريقية في الولايات المتحدة وذلك الذي تعرفه شعوب إفريقيا جنوب الصحراء. على الرغم من أن حوالي 32٪ من العائلات الأمريكية من أصل إفريقي تعيش تحت خط الفقر، [57] إلا أنه يجب أن نعترف مع ذلك أن مستوى معيشة هؤلاء هي أعلى بكثير من تلك التي تعرفها العائلات الإفريقية. هذا التباين في المستوى المعيشي كان له أثره الواضح على نظرة كل طرف للآخر وعلى إدراكه لطبيعة العلاقة التي تجمعه به.

ينحدر من تلك العائلات الأمريكية جلُّ المناضلين الأمريكيين من أصول إفريقية على سبيل المثال لا الحصر، "القس ليون سوليفان"، "جيسي جاكسون"، "أندرو يونغ"، "دونالد باين" و"راندل روبنسون"، وهم جزء من الطبقة المتوسطة وحتى من الطبقة البرجوازية. تختلف نظرتهم، وإدراكهم للمشاكل الإفريقية، بشكل كبير عن الإهتمامات التي لدى السكان الأفارقة. وبالرغم من أن هؤلاء أفنوا معظم حياتهم في النضال من أجل القضايا الإفريقية العادلة وعلى رأسها الاستقلال، إلا أن ذلك لم يمنع الأفارقة من النظر إلى هؤلاء ليس على أساس أنهم من أصول إفريقية ولكن على كونهم أمريكيون فحسب.

يرجع السبب في مثل هذا الموقف في نظر الأفارقة، إلى تصرُّف الأمريكيين من أصول إفريقية كأوصياء عليهم، وهو ما يثير في نهاية المطاف حنق الأفارقة عليهم. عندما يأتي الأمريكيون الأفارقة للاستثمار والمساهمة في خروج إفريقيا من التخلُّف، فإنَّ هؤلاء ينظرون إليهم على أنهم ليسوا سوى مبعوثين من طرف الإمبريالية الأمريكية. من أحسن الأمثلة على ذلك، نظرة سكان جنوب إفريقيا للأمريكيين من أصول إفريقية الذين قدموا إلى هذا البلد للاستثمار أو التجارة وهذا بعد تفكيك نظام الميز العنصري الذي كان لهم فيه الفضل الأكبر. فلم يشفع لهم نضالهم في السابق من أجل القضاء على هذا النظام، ولا حتى لون بشرتهم. وبدلا من أن يرحب بهم كأبطال أو أشقاء، إعتبرهم السكان المحليون إنتهازيين قدموا إلى هناك من أجل أن يمتصُّوا الدم والثروة في جنوب إفريقيا. (58) وبعد أن كانوا في ما مضى سفراء للإمبريالية، تحوَّلوا اليوم إلى مبشِّرين بالعولمة والهيمنة الأمريكية على العالم.

هذا الشَّكل من الصور النمطية التي رسِّخت على مدى عقود من الزمن في علاقة الأمريكيين من أصول إفريقية مع نظرائهم من القارة الإفريقية، تجسدت خلال الزيارات الرسمية التي كان يقودها بعض المسؤولين الأمريكيين إلى القارة. وعلى سبيل المثال، وفي زيارة له إلى نيجيريا بصفته سفير بلاده في الأمم المتحدة، لم تتوان الصحافة النيجيرية على وصف "أندرو يونغ" بالزنجي الذي جاء ليصطاد الزنوج، وبالزنجي الذي يمثِّل الشعب الأبيض.(59) هذه الجملة تلخِّص بشكل واضح الموقف المريب للعديد من الأفارقة من مبعوث أمريكي من أصول إفريقية لحكومة الولايات المتحدة.

من جانبهم، ظلَّ الأمريكيون من أصول إفريقية ينظرون إلى الشعوب الإفريقية على أنَّها السَّبب الرئيسي في المآسي التي عرفها أجدادهم، بعد أن قامت ببيعهم كعبيد في سوق النخاسة. وقد ساهم ذلك في رسوخ مجموعة من الأفكار السلبية والمواقف المسبقة حول الأفارقة وظروف عيشهم. من بينها الاعتقاد بأن الأفارقة شعوب بدائية ومتخلفة. وهي لذلك في حاجة إلى من ينقل إليها الحضارة.

هذا الشَّكل من الإعتقاد يعدُّ واحدا من النتائج السلبية المباشرة الناجمة عن النظرة المسبقة التي تقدِّمها وسائل الإعلام الأمريكية التي نجحت في أحيان كثيرة من إعطاء صورة نمطية مزيفة عن الواقع الإفريقي للرأي العام الأمريكي. ذلك أن وسائل الإعلام تعمد إلى تصوير إفريقيا "*كموطن للأمراض الفتاكة والحيوانات المتوحشة، واعتبارها "القارة المظلمة" التي دمَّرتها الحروب الوحشية والبدائية حيث "القبائل الجاهلة" تخوض حروبا لا نهاية لها*، (60) وهو ما يجعل من الجهة التي تهتم بالقارة أو تنوي تقديم المساعدة لها تفكر مليا قبل الإقدام على مغامرة غير محمودة العواقب.

في هذا السياق من التغطية الإعلامية المتحيزة، يمكن إدراج الرواية الصحفية التي قامت بإعدادها صحفية أمريكية من أصول إفريقية تحت عنوان " A Black Man Confronts Africa" أو الرجل الأسود يواجه إفريقيا(61). هذه الصحفية التي عملت لوقت طويل كمراسلة عسكرية لصحيفة واشنطن بوست في إفريقيا بين عامي 1991 و1994، وبعد أن شهدت أهوال وفظائع الحروب الأهلية في كل من ليبيريا، رواندا والصومال، شكرت الله على أن أسلافها عبروا بها المحيط الأطلسي، ولم تتوقّف عند هذا الحدّ حيث راحت تقول: *"تحدّث إليّ عن إفريقيا وجذوري السوداء والقرابة التي تجمعني مع إخوتي الأفارقة وسألقي كل ذلك على وجهك، وبعد ذلك سأدوس بأنفك في صور اللحم المتعفن"*. (62)

من الصعب الإعتقاد بأن صحافي أمريكي من أصل فرنسي أو بريطاني كان سيكتب مثل هذا الكلام معلّقا على أهوال الحرب العالمية الثانية. والأمر ذاته مثلا بالنسبة لمواطن أمريكي من أصل يوغسلافي غطى الحروب الانفصالية في البلقان سنوات التسعينات، وكانت هي الأخرى لا تقلّ وحشية ودموية. الواقع إذن يدلّ على أنّ التنكّر للجذور التاريخية التي يعرفها الأمريكيون من أصل إفريقي لا مثيل لها عند الأعراق الأخرى. عقدة العبودية التي عانى منها أجدادهم الأوائل رغم أنه مضى عليها زمن بعيد لا تزال تتحكّم وتؤثّر في نظرة الأمريكيين من أصول إفريقية إلى القارة الإفريقية.

الخطير في الأمر، هو أن هذه العقدة كانت سببا في التقليل من مصداقية جماعات المصالح الإثنية التي إجتهد الأمريكيون من أصل إفريقي في إيجادها منذ بدايات القرن العشرين. فالعلاقة الوثيقة بالوطن الأصلي والإعتزاز بالإنتماء إليه، يعدّ شرطا ضروريا لنجاح جماعات المصالح الإثنية. كما أن توظيفها للظّروف الصعبة الداخلية أو الخارجية التي قد يعاني منها بلدها الأصلي، يعدّ أيضا ورقة ضغط قوية من أجل استجداء التعاطف الأمريكي من مختلف المستويات. هذا الخلل في الاستراتيجية المتبعة من قبل الجالية الأمريكية من أصول إفريقية وجماعات المصالح التابعة لها، سمح للإدارات الأمريكية المتعاقبة بالالتفاف حول هذه الجماعات ومطالبها وإحباط أي ضغوط قد تمارسها على الحكومة أو الكونغرس.

ب. أسباب تتعلّق بإدراك جماعات المصالح الأمريكية من أصول إفريقية للأسلوب الأمثل للتّعبير عن مطالبها والدفاع عنها

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة التي سبقت نهاية الحرب الباردة، حالة من التّباين والإختلاف في صفوف الجالية الأمريكية من أصول إفريقية، حيث عرفت الطبقة الوسطى توسّعا وثراء ملحوظين، في حين واصلت الغالبية العظمى من الأمريكيين من أصول إفريقية الانحدار في فخ الفقر والعنف. هذا الواقع إنعكس بشكل واضح على طبيعة الاستراتيجية التي يجب إتباعها من أجل

إسماع صوتها والدفاع عن مصالحها . بالتالي ، إذا كان هناك إتفاق على المطلب الرئيسي للجالية السوداء في الولايات المتحدة منذ البداية والمتمثّل في المساواة الكاملة والحق في المواطنة مثلها مثل شرائح المجتمع الأمريكي الأخرى، إلاّ أنّها إنقسمت على ضوء التباين في مستوياتها الإجتماعية حول كيفية تحقيق مطالبها إلى إتجاهات ثلاثة .

أول هذه الإتجاهات كان يدعو إلى التدرج في الإندماج داخل المجتمع الأمريكي على أساس القانون . يمثّل هذا الاتجاه من الناحية الاجتماعية ، مصالح البرجوازية السوداء ، الليبرالية ، التي هي أكثر قلقا على مصالحها الخاصة وهو ما يفسّر إفتقارها لقاعدة شعبية صلبة ، وتعدُّ (NAACP) التي تأسّست في 1909 من أهم المدافعين عن هذا الإتجاه . هذا الشّكل من المنظّمات القديمة والتقليدية لم يعد يلب طموحات الأمريكيين من أصل إفريقي في حين أن مظاهر الإستياء في صفوفهم إستمرّت في الإرتفاع .

بينما يدعو الاتجاه الثاني إلى الاندماج الفوري . "الحرية الآن" كان الشعار الذي رفعه أنصار الاندماج الفوري ، حيث رأوا في الاندماج السريع في المجتمع الأمريكي والرفع الفوري لجميع مظاهر التمييز العنصري السبيل الأمثل لضمان المساواة مع جميع شرائح المجتمع ، طريقتهم في ذلك اللاعنف والمقاطعة المباشرة والاعتصام أمام البنايات العمومية والتي استوحوها من نضال الزعيم الهندي "ألماهاتما غاندي" . لكن ذلك لا يمنع من أنهم في الظروف الإستثنائية جدا ، لا يتردّدون في مواجهة القوة بالقوة . [(63)] حيث إستطاع هذا الأسلوب إحداث تغيير عميق في الحياة العامة الأمريكية كما تدلُّ على ذلك الأحداث التي وقعت في لوس أنجلس في عام 1992 . حيث كان الهدف من اللجوء إلى العمل المباشر هو إلغاء التمييز والتهميش الذي يمارس ضد المواطن من أصل إفريقي على المستوى الوطني والمحلي .

في حين كان الإتجاه الثالث ، أكثر راديكالية حيث كان يدعو إلى الإنفصال التام والإستقلال ينظر تاريخيا إلى الحركات الانفصالية على أنها نتيجة حتمية لاستبعاد السود من قبل البيض من المشاركة في العمل السياسي ككل ، حيث لم تكن المرة الأولى التي يلجأ فيها السود في الولايات المتحدة وبعد إستبعادهم علنا من الحياة المدنية من طرف البيض ، إلى اللُّجوء إلى البحث عن هوية غير الهوية الأمريكية . فإنشاء ليبيريا في القرن التاسع عشر ، أو حركة "العودة إلى إفريقيا" بقيادة "ماركوس غارفي" خلال الحرب العالمية الأولى ، هي أفضل الأمثلة على ذلك .

إعتقد أتباع هذا الطرح ، بأن الحل الدائم والمرضي لمشكلة العلاقات بين السود والبيض يكمن فقط في فصل السود عن الغالبية البيضاء وإنشاء وطن للسود بقيادة الأغلبية السوداء. كما يركز هؤلاء أيضا على الخصوصية الإفريقية للأمريكيين الأفارقة

وعلى الخلافات الدينية القائمة بين السود والبيض. ومّما لا شكّ فيه، هو أن موجة التحرُّر التي عرفتها العديد من الجمهوريات الإفريقية قد عزّزت بشكل كبير من هذا الإتجاه.

حالة التشتُّت والتيه التي عرفتها الجالية الأمريكية من أصول إفريقية، وعدم إتّفاقها على إتباع نهج أو أسلوب يجمع بين أفرادها للدفاع عن مصالحهم الحيوية، جعل من جماعات المصالح التي كان يفترض أن تمارس الضغط من أجل تحقيق ذلك تبدو عاجزة عن لعب دور فعال ومؤثر في مسار صنع السياسة الخارجية الأمريكية وبخاصة تجاه القارة الإفريقية. هذا التباين الحاصل في صفوف الأمريكيين من أصول إفريقية بغض النظر عن أسبابه التاريخية، إلى جانب إفتقارهم للتّجانس والتنظيم المؤسّساتي المحكم، يعدُّ سببا رئيسيا يقف وراء تواضع أداء جماعات المصالح الأمريكية من أصول إفريقية فيما يتعلق بالشأن الإفريقي.

ت. أسباب اقتصادية

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة إنقساما كبيرا في صفوف الجالية الأمريكية من أصول إفريقية. حيث أظهرت التحقيقات السنوية حول السكان في الولايات المتحدة والتي يجريها مكتب الإحصاء الأمريكي، خلال السنوات الأخيرة أنّ السكّان السُّود ينقسمون إلى ثلاثة أقسام. [(64)] يمكن تصنيف أكثر من ثلث الأسر السوداء في الطبقتين الوسطى والعليا وفقا لمعايير تتطابق مع تلك المستعملة مع السكان البيض. الثلث الآخر، يعرف تراجعًا ويضمُّ في صفوفه الموظفين وأسرهم الذين هم فوق خط الفقر[(65)] ولكن دون أن يكون بمقدورهم العيش برفاهة. ويدخل ضمن هذه الفئة الموظفون غير المؤهلين والعاملين في قطاع الخدمات. أما الثلث الأخير الذي يعرف نموا مطردا، فيتضمّن مجموع السُّود المهمشين والعاطلين عن العمل، الذين يعيشون على الرعاية الاجتماعية، وهم الأشد تضُّررا من الجريمة التي تتركّز في الغيتوهات ghettos على مقربة من التجمعات الحضرية. وكان معدّل الفقر بين السود حوالي 26 ٪ مقابل 8 ٪ للبيض في عام 1998. [(66)] بينما يشكّل الأمريكيون من أصول إفريقية نسبة 41 %من نزلاء السجون في الولايات المتحدة، وقد تضاعفت هذه النسبة في خلال عشر سنوات فقط.[(67)]

الأوضاع الإقتصادية المأساوية للأمريكيين-الأفارقة في بداية الألفية الجديدة مطابقة تقريبا لتلك التي عرفوها في سنوات السبعينات. فالتفاوت في الدخل السنوي بين العائلات من البيض والسود في عام 1970 وعام 1992 بالدولار يبدو واضحا والأرقام تتحدّث عن نفسها. في سنة 1970، كان متوسّط الدخل لعائلة من البيض 30903 دولارا، مقابل 18810 سنويا لعائلة من السود. في سنة 1992، الوضع لم يتغير كثيرا، 32368 دولارا لعائلة من البيض مقابل 18660 دولار لمثيلتها من السود.[(68)] في سنة 2003 ظلّت الأوضاع تقريبا على حالها، 48387 دولارا لعائلة من البيض مقابل 30000 دولارا لعائلة من السود.[(69)]

الفقر والبطالة هي الآفات الرئيسية التي تنخر مجتمع السود في الولايات المتحدة. وتعدُّ السّبب الأساسي للتهميش الذي تعاني منه. كان دخل الأسرة السوداء في عام 1960، يعادل ما نسبته 55 ٪ من الدخل الذي تتقاضاه عائلة بيضاء. وفي عام 1982 النسبة بقيت على حالها. كما ظلّت هذه النسبة مستقرة نسبيا في نهاية التسعينات.[(70)] صحيح أن الطبقة الوسطى قد إزدادت ثراءًا وتوسعًا، ولكن بالمقابل لم يحدث من قبل وأن عرفت شريحة المواطنين الأمريكيين من أصول إفريقية هذا العدد الكبير من الفقراء.

هذا التهميش الذي يعيشه الجزء الأكبر من المواطنين السود في الولايات المتحدة ينعكس بشكل كبير على الجانب العملي وعلى قدرة الجالية الأمريكية من أصل إفريقي وجماعات المصالح التابعة لها في التأثير بشكل جدي في السياسة الأمريكية في القارة الإفريقية. فالمعني هنا بممارسة الضغط هو ذلك الجزء الصغير الذي لا يتعدّى الثلث والذي يمثّل الطبقة الوسطى، أو البرجوازية السوداء. هذا الجزء الصغير هو فقط المدعو أو ربما القادر على المساهمة في إيجاد حلول، سواء للمشاكل الداخلية التي يعرفها الأمريكيون من أصول إفريقية، أو الخارجية من خلال إتخاذ إجراءات لتوجيه الإدارة الأمريكية نحو وضع حدّ للمشاكل التي تعاني منها القارة الإفريقية. ذلك لأنه هو فقط القادر على المساهمة في تمويل نشاط جماعات المصالح وغيرها، بينما مساهمة الجزء الأكبر من الجالية الأمريكية من أصول إفريقية تظلُّ معطّلة.

ما يمكن أن نستنتجه من خلال هذه الأرقام، هو أن المشكل الرئيسي الذي يظلُّ يشغل الأمريكيين السود في المقام الأول هو ظروفهم الإقتصادية والإجتماعية وإستكمال حقوقهم في المجتمع الأمريكي، والذي يشكّل الإندماج الكامل فيه هدفهم الأسمى. وبالتالي أصبح من تحصيل حاصل في ظل هذه الظروف عجز جماعات المصالح من أن تكون في مستوى طموح الجالية الأمريكية من أصول إفريقية. لأن هذه الأخيرة كانت ولا تزال تشكل جزءا من الفئات الأكثر حرمانا وتهميشا في المجتمع. وبما أن الموارد المخصصة لممارسة الضغوط -وهي شرط جوهري لا غنى عنه لجهة نجاعة وفاعلية جماعات المصالح- تسجل نقصا كبيرًا نتيجة الظروف سالفة الذكر، فإنه من غير المتوقع أن يكون لجماعات المصالح الأمريكية من أصول إفريقية دور مؤثر في السياسة الأمريكية. وإذا علمنا أن أغلب الموارد المالية التي بحوزة هذه الجماعات هي من مصادر خارجية لا تعود إلى الجالية السوداء في الولايات المتحدة،[(71)] فإنّه بالإمكان توقُّع مستوى الضغوط التي قد تمارس عليها والتي تؤثّر بالفعل على توجهاتها والقرارات التي قد تتّخذها. ومن يملك المال يتحكّم في السيّاسة كما هو معروف. وبالتالي عوض أن تكون هي من يمارس الضغط، تصبح هي في حد ذاتها موضع ضغط من طرف الجهة التي تساهم في تمويل نشاطها. بل بعضها كان دائما ضحية لابتزاز الإدارة الأمريكية وبعض الهيآت التابعة لها.[(72)]

وعليه فان ضعف الموارد المالية للجماعات الأمريكية من أصل إفريقي، لا تسمح لهذه الأخيرة بأن تؤثّر بشكل جدي على أولويات الإدارة الأمريكية. وبناءًا على ذلك، فإنّ تأثيرها في السياسة الإفريقية للولايات المتحدة يعدُّ أمرا أقرب إلى الوهم منه إلى الواقع، وهو نفوذ ظاهري أكثر منه حقيقي.

VI. كتلة النواب السود في الكونغرس (The Congressional Black Caucus)

كتلة النواب السود بالكونغرس (CBC) هي جماعة تضمُّ في صفوفها الأعضاء السُّود في الكونغرس الأمريكي، وتقتصر العضوية فيها على الأمريكيين السُّود فقط. تعتبر الجماعة رسميا غير متحزبة، ولكن من الناحية العملية يمكن تصنيفها تحت مضلة الحزب الديمقراطي الذي تربطه به علاقات وطيدة، وتميل إلى العمل كمجموعة ضغط داخله. ظلت الجماعة تعرف نموا مطردا كلّما تمّ إنتخاب المزيد من الأعضاء السود.

هذا وقد وصفت الجماعة أهدافها بأنها تتمثّل في الرغبة في "*التأثير الإيجابي في مجرى الأحداث ذات الصلة بالأمريكيين من أصل إفريقي وغيرهم ممن يقاسمونهم نفس الخبرة والظروف*"، و"*تحقيق المزيد من الإنصاف للأشخاص من أصل إفريقي في تصميم ومحتوى البرامج المحلية والدولية والخدمات*."[73]

من خلال تلك الأهداف تبنّت الجماعة مجموعة من الأولويّات سعت إلى تحقيقها منذ تأسيسها وقد حدّدتها في نقاط عدة. من أهمها، سد الفجوات في الفرص والتعليم، وضمان الجودة في الرعاية الصحية لكل أمريكي، مع التركيز على فرص العمل، وضمان العدالة للجميع، وضمان حق التقاعد وزيادة الرفاهية لجميع الأمريكيين، إلى جانب الإنصاف في مجال السياسة الخارجية.[74] لذلك إعتبرت كتلة السُّود في الكونغرس، من قبل العديد من الخبراء والسيّاسيّين، واحدة من المنظّمات الأكثر نفوذا في واشنطن. وقد ذهب البعض إلى اعتبارها "*الضمير الحي لمجلس النواب الأمريكي*." [75]

في البداية، شكل الأعضاء السُّود في الكونغرس الأمريكي سنة 1969– وكان عددهم في ذلك الحين لا يتجاوز 13 عضوا–منظمة سموها اللجنة الديمقراطية الخاصة **Democratic Select Committee (DSC)**. وفي بلد ظل يعاني لعقود طويلة من سياسة الميز العنصري، فقد قرّر هؤلاء التحدُّث بصوت واحد لمناهضة الظلم الذي كان يعاني منه الأمريكيون من أصول إفريقية ولكن بشكل أكثر فعالية.[76]

وكان الغرض من هذه اللُّجنة هو تسهيل الاتصالات بين الممثّلين السُّود فيما بينهم من جهة وبين هؤلاء والأطراف السيّاسيّة الأخرى في مجلس النواب من جهة ثانية . كانت هذه اللجنة تشتغل بشكل غير رسمي ، بزعامة "تشارلز ديغز" **Charles Diggs** ، كما كانت تفتقر إلى ميزانية خاصة بها . وهو ما قد يفسّر أنّ معظم أنشطتها كانت إجتماعية بالدرجة الأولى ، وغايتها الرئيسية كانت محاولة التقريب بين النواب السود وتشجيع النقاش بينهم وتسهيله ، دون أن يكون هدفها بالضرورة هو تعبئة النواب لصالح عمل مشترك فيما بينهم .

وبالفعل فقد قضى "تشارلز ديغز" سنوات الستينات وهو يحاول التنسيق بين زملائه السود ، وخاصة حول موضوع الحقوق المدنية والقضايا المتعلقة بإفريقيا . كان "ديغز" كعضو ، وبعد ذلك كرئيس للُّجنة الفرعية حول إفريقيا في مجلس النواب ، في طليعة مؤيدي التحرُّر الإفريقي وحكم الأغلبية في القارة خلال إدارات كل من الرؤساء كينيدي ، أيزنهاور وجونسون . وقد بلغ نشاط اللجنة ذروته عندما أرسلت في فبراير 1970 ، خطابا للرئيس "نيكسون" تتّهمه فيه بتجاهل إنشغالات السُّود في الولايات المتحدة وتطلب موعدا للقائه ،[(73)] ولكنّه رفض إستقبالها .

بحلول عام 1970 ، وبعد ملاحظته المعارضة المتزايدة لحركات الاستقلال الإفريقية في إدارة نيكسون ، ترسّخ لدى "ديغز" الإعتقاد بأن العلاقات الخارجية الأمريكية أصبحت امتدادا لسياسات داخلية عنصرية ، وأن " *هؤلاء الذين يعارضون التحرُّر الإقتصادي والإجتماعي للدول الإفريقية هم نفسهم تلك القوى التي إستغلت السود في هذا البلد .* " وأمام المعارضة الشديدة التي واجهها من قبل المحافظين (من الحزبين الجمهوري والديمقراطي) على جبهات السياسة الداخلية والخارجية ، صار ديغز أكثر إقتناعا بضرورة خلق نواة ضغط قوي لمساعدته على إستعادة زمام المبادرة التشريعية .[(78)] فما كان من أعضاء هذه اللجنة إلا التوجُّه بقيادة "تشارلز ديغز" نحو تأسيس كتلة للنواب السُّود في الكونغرس **Congressional Black Cocus(CBC)** في يناير من عام 1971 وقاطعوا خطاب الرئيس الموجّه إلى الأُمّة الأمريكية . ولقد كان لتلك المقاطعة أثرها المباشر على الرئيس نيكسون الذي سرعان ما دعا أيام قليلة بعد ذلك إلى استقبال البرلمانيين السُّود لسماع شكواهم ، وإعتماد الكتلة رسميًّا في الكونغرس .

كتلة النواب السُّود ، هي اليوم تكتُّل قوي لديه 41 عضوا ، أي حوالي 10٪ من أعضاء مجلس النواب وعضو في مجلس الشيوخ . تتمتّع هذه الكتلة بنفوذ كبير في مسار التشريع داخل الكونغرس ، من خلال قدرتها على التصويت ككتلة واحدة . وكما أوضح "جيمس كليبورن" : "*من دوننا ، يستحيل التوصُّل إلى 218 صوت المطلوبة في تصويت بالأغلبية*

البسيطة".[79] وهذا في إشارة إلى إستراتيجية التأثير المتّبعة من قبل كتلة النواب السود داخل الكونغرس، والتي تعتبر مزيجا متنوّعا من الأساليب يتراوح ما بين المفاوضات والتنازلات، وإذا لزم الأمر، المقاطعة النشطة، كما فعلوا مع الرئيس نيكسون من قبل. وما سمح لهم باتباع هذه الأساليب هو شغل بعضهم مناصب بارزة في هيآت الكونغرس الأمريكي. منها على وجه الخصوص، ترأس لجان مهمة في مجالات الأمن القومي والعدالة.

وفي ميدان السياسة الخارجية وبالأخص الحيز الذي يوليه الكونغرس الأمريكي فيما يتعلّق بشؤون القارة الإفريقية، يمكن القول أن الكتلة كانت الأكثر إهتماما وانشغالا بمصير القارة الإفريقية وعلاقة الحكومة الأمريكية بها. حيث عرفت كتلة السُّود في الكونغرس كيف تتكيّف مع الضغوط الداخلية والتحوّلات الدولية المتلاحقة، لتحافظ دائما على توجهاتها الإفريقية وتضغط في اتجاه زيادة الإهتمام الأمريكي بها. وطيلة الفترة الممتدّة من تاريخ تأسيسها في بداية السبعينات وإلى غاية السنوات الأخيرة تنوعت الإستراتيجيات التي إتبعتها الكتلة من أجل تحقيق أهدافها، كما عرفت أولوياتها تغيُّرا ملحوظا بين تلك التي كانت سائدة سنوات الحرب الباردة وتلك القائمة اليوم.

كان يطغى على نظرة أعضاء كتلة السود في الكونغرس منذ سنوات الخمسينات، إلى نهاية الحرب الباردة الكثير من الحذر والبراغماتية.[80] فحتى الأعضاء الأكثر جرأة، لم يتردّدوا في التعبير عن تأييدهم على نطاق واسع لإستراتيجية الاحتواء وضرورة مكافحة السياسة العدوانية للشيوعية العالمية. لكن الأمريكيين الأفارقة كانوا يدركون جيدا مدى الفجوة القائمة بين الخطاب الأمريكي عن ضرورة الدّفاع عن الحريّات الديمقراطية في الخارج، وممارسة التمييّز العنصري في الداخل. علاوة على ذلك، لم يتوان هؤلاء في التعبير عن انتقاد الدعم السخي الذي كانت تقدمه واشنطن لأنظمة إستبدادية في الخارج، لا سيما في الدول الواقعة جنوب الصحراء الأفريقية المستقلة حديثا. هذا كما أنه منذ نهاية السبعينات، بدأت قيادة كتلة الأمريكيين من أصول إفريقية في الكونغرس تنتقد النفقات الهائلة في الميزانية التي تموّل منذ عقود النضال ضد الشيوعية. حيث إعتقد هؤلاء أنّ الإنفاق المفرط على مبادرات الحرب الباردة كانت تلحق الضّرر بمصالح الأقليات، وتعمل على تأجيل أو إلغاء البرامج الإجتماعية المحليّة المخصّصة لهم. كما عارضوا سباق التسلُّح العسكري الذي اتبعته إدارة ريغان في الثمانينات.[81]

ولكن لا أحد من مواضيع الحرب الباردة إستطاع أن يوحّد أعضاء CBC أكثر من الجهود الرامية إلى تغيير نظام الحكم في جنوب إفريقيا والقضاء على نظام الميز العنصري فيها. وحتى قبل تشكيل CBC في عام 1971، إستخدم "ديغز" منصبه كرئيس للّجنة

الفرعية للشؤون الخارجية حول إفريقيا للفت انتباه النواب والرأي العام الأمريكي إلى التمّييز العنصري الحاصل في جنوب افريقيا ، بشكل أصبح فيه إنهاء نظام الميز العنصري طيلة سنوات السبعينات والثمانينات سياسة مركزية ومحل اهتمام كبير .

أما اليوم ، أصبحت الكتلة تسعى إلى الدفاع عن مصالح الأقليات عبر صياغة المقترحات التشريعية بشأن القضايا الهامة التي تؤثر عليهم . وهي تعمل عن كثب مع مجموعات أخرى تمّثل الأقليّات ، بما في ذلك المجموعة البرلمانية للأمريكيين المنحدرين من أمريكا اللاتينية . ولكن كتلة (CBC) لم يعد نشاطها يقتصر فقط على القضايا الإجتماعية أو الإقتصادية ، بل أصبح يهتم أيضا بالسيّاسة الخارجية . على سبيل المثال ، كانت الكتلة بمثابة رأس الحربة في النضال ضد الفصل العنصري في جنوب إفريقيا . في عام 1986 ، مارس ضغوطا لدفع الكونغرس على إصدار تشريع يفرض عقوبات إقتصادية على هذا البلد لإجباره على إنهاء نظام الميز العنصري . اليوم ، تواصل الكتلة التعبير عن معارضتها لانتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم ، خصوصا في إقليم دارفور في السودان . كما كانت طرفا رئيسيا في إعداد بيان حول الإبادة الجماعية في دارفور ، ودفع حكومة الولايات المتحدة وبلدان أخرى في جميع أنحاء العالم إلى بذل المزيد من الجهد لوقف ما أسموه "بالإبادة الجماعية " وقد حاول الفريق وضع حدّ لانتهاكات حقوق الإنسان في دارفور من خلال مقابلات مع الأعضاء المؤثّرين في الاتحاد الإفريقي وممثّلين عن الصّين يعملون على هذه القضية ، وكذلك مع المبعوث الخاص الأمريكي إلى السودان في ذلك الحين "أندرو ناتسيوس" Andrew Natsios . وكان أعضاء من كتلة السُّود في الكونغرس من بين الذين اعتقلوا إثر الاحتجاجات التي نظمتها (CBC) خارج السفارة السودانية في واشنطن في مايو 2006 .[82]

إلى جانب قضية النزاع في دارفور ، إستمرّت (CBC) في ممارسة الضغط بشكل مستمرّ على الإدارة الأمريكية من أجل المساهمة بشكل أكبر في إيجاد حلول لكثير من النزاعات التي عرفت ذروتها في إفريقيا منذ نهاية الحرب الباردة . فقد واجهت كتلة السُّود في الكونغرس مثلها مثل جماعات المصالح الأمريكية من أصول إفريقية الأخرى السياسة الجديدة التي بدأ يروج لها منذ أن وضعت الحرب الباردة أوزارها وبخاصة في السنوات الأولى التي أعقبت نهاية الحرب على مستويات مختلفة من مراكز إتخاذ القرار الأمريكي . هذه السياسة التي كان أصحابها يرمون من خلالها إلى إعتبار وأن القارة الإفريقية لم تعد ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة للمصالح الأمريكية . وحتى وإن كانت هذه السياسة قد عرفت تراجعا كبيرا مع مجيء الرئيس كلينتن إلى الحكم وإندثرت تماما مع أحداث 11 سبتمبر 2001 ، والتحوُّل الراديكالي الذي عرفته مواقف الرئيس جورج والكر بوش من العلاقات مع إفريقيا ، إلا أن آثارها بالرغم من ذلك كانت كارثيّة بالنّسبة للقارة الإفريقية . وأوّل إنعكاس كبير لهذه السياسة على القارة الإفريقية كان بشكل كبير تراجع حصّتها من

المساعدات الأمريكية التي لم تكن في الأصل ذات أهمية كبيرة مقارنة بمناطق أخرى من العالم. لذلك فقد واجهت (CBC) المحاولات التي قادها الجمهوريون بشكل كبير داخل الكونغرس وحتى في البيت الأبيض من أجل تقليص المساعدات الموجهة لإفريقيا. بل لقد بلغ هوان القارة الإفريقية في نظر بعض أصحاب القرار الأمريكيين لدرجة العمل من أجل إلغاء اللجنة الفرعية لإفريقيا في مجلس النواب، لولا معارضة كتلة السُّود في الكونغرس لهذا المشروع الذي طرحته سنة 1993 لجنة العلاقات الدولية بمجلس النوّاب في إطار مساعيها الرّامية إلى إعادة هيكلة هذه الهيأة. [(83)]

على الرّغم من أنّ أداء جماعات المصالح الأمريكية من أصول إفريقية كان أقل تأثيرا مقارنة بغيرها من جماعات المصالح الأخرى، إلاّ أنّها كانت الوحيدة التي لعبت مع ذلك دورا أساسيًّا في التأثير في صياغة السيّاسات الأمريكية تجاه إفريقيا. نشاط هذه الجماعات على سبيل المثال والضغوط التي مارستها على الإدارة الأمريكية قلّل من قدرة صانع القرار ومجال المناورة لديه فيما يتعلّق بعلاقاته مع بعض الأنظمة في إفريقيا. كما أنّ الرّقابة المتواصلة على سياسة الولايات المتحدة تجاه إفريقيا جعلت البيت الأبيض يعمد في كل مرة إلى حساب التكاليف السيّاسيّة المترتّبة على طبيعة تعاملاته مع القارة. ومن بين مظاهر نجاح كتلة السُّود في الكونغرس في الضغط على الحكومات الأمريكية هو قدرتها على إستغلال اللجنة الفرعية لإفريقيا بمجلس النواب أو لجنة الشؤون الإفريقية في مجلس الشّيوخ كمنتدى يتمُّ فيه عرض وجهات نظر متباينة ويستجوب فيه صناع السياسة الخارجية الأميركية علنا.

هذا كما نجحت كتلة السُّود في الكونغرس منذ تأسيسها، في تحقيق الكثير من الأهداف السيّاسيّة التي كانت تضغط من أجلها، والتي كانت تسعى إلى تحقيقها في ميدان السياسة الخارجية. سواء تعلّق الأمر بفرض عقوبات على روديسيا وجنوب أفريقيا في مرحلة سابقة، أو تخصيص المساعدات المختلفة لإفريقيا، أو مؤخرا الوقوف إلى جانب المطالب المتنامية داخل القارة وخارجها بضرورة دمقرطة الحياة السيّاسيّة في إفريقيا وإدماجها في الحياة السيّاسيّة والاقتصادية الدولية.

وكنتيجة للجهود التي قادتها كتلة السُّود في الكونغرس خلال السبعينات، والثمانينات، فقد نجحت في إقناع الكونغرس بتمرير القانون الشامل لمكافحة الميز العنصري (Comprehensive Anti-apartheid Act (CAAA في عام 1986، [(84)] وهذا رغم معارضة إدارة الرئيس ريغان له. ورغم أنّ هذا التشريع لا يتضمّن فرض حظر إقتصادي شامل مثل ما كانت تريده الكتلة، إلاّ أنّ كثيرين في صفوف هذه الجماعة إعتبروا أن القانون في حدّ ذاته يعدُّ إنتصارا كبيرا في المعركة التي خاضتها منذ سنوات السبعينات.

هذا ولكن على الرغم من بعض الانتصارات فيما يتعلّق بالسيّاسة الأمريكية تجاه جنوب إفريقيا ، إلاّ أنّ مساهمة (CBC) في السياسة الخارجية لا تزال متواضعة . هذا ما كانت تعكسه على الأقل سنة 1992 مجموع التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة الموجّهة للرئيس كلينتون ، حيث عبّر النواب السُّود عن إنزعاجهم من أنّه لا يزال هنالك وجود *"لعنصرية مؤسسية في الأجهزة التي يناط بها إعداد سياستنا الخارجية وسياسة الأمن القومي"* والتي تعكس *"على الأقل في جزء منها ، قلّة توظيف الأمريكيين من أصول إفريقية على أعلى مستويات صنع القرار ."*[85] وقد أرجع بعض الباحثين في هذا الشأن عدم فعالية (CBC) إلى السيّاسات الداخلية كذلك . حيث رأت "مارغريت روس بارنيت" Marguerite Ross Barnett ، أنّ قلّة تأثير (CBC) في الميدان التشريعي يرجع إلى المطالب السيّاسية التقليدية نسبيا والإجراءات التشريعية الدفاعية . [86] بينما رأى آخرون أنّ (CBC) هي أقرب إلى أن تكون نادي إجتماعي لأعضائها وليس كتلة برلمانية مهيمنة . في حين رأت "كارول سوين" Carol Swain أن الكتلة فقدت الكثير من الزخم الذي كان يحيط بها خلال سنوات الثمانينات . [87]

تعتمد جلّ المواقف المشكّكة في كفاءة الكتلة وقدرتها الفعلية على التأثّير في السيّاسة الخارجية الأمريكية على مجموعة من الإخفاقات التي أصبحت تتراكم في سجل نشاط (CBC) في السنوات الأخيرة بعد نهاية الحرب الباردة . فشل الكتلة في إقناع الكونغرس بضرورة فرض عقوبات على نظام الجنرال "ساني أباشا" (1993–1998) Sani Abacha في نيجيريا سنوات التسعينات يعدُّ أكبر دليل على بداية تراجع تأثيرها المعهود فيما يخصُّ الشؤون الإفريقية . حيث حاول عدد من نواب الكتلة الضغط من أجل فرض عقوبات على قطاع النفط في هذا البلد بعد التجاوزات والاضطهاد الذي مارسه في حق المدنيين . ومن أجل ذلك إقترح النائب في الكونغرس "دونالد بين" Donald Payne سنة 1997 قانون الديمقراطية في نيجيريا Nigeria Democracy Act والذي يدعو إلى تجميد الاستثمارات الأمريكية في هذا البلد وفرض حضر على الصادرات النيجيرية من المحروقات .

لكن الفشل الأكبر من هذا يكمن في أن معارضة هذا القانون وبالتالي إفشاله جاءت من داخل كتلة السود في الكونغرس نفسها . وهو ما يحمل دلالات كبيرة على المستوى المتدنّي الذي بلغته وحدة وتجانس المواقف داخل الكتلة ، والذي يعدُّ كما سبق وأن أشرنا إليه شرطا حيويا من أجل نجاح جماعة المصالح في ممارسة الضغط والتأثير . ولم يكتف بعض النواب السُّود بالإعتراض على القانون بل منهم من قام بزيارة الجنرال " أباشا" في نيجيريا مبديا تجاهله وعدم إكتراثه بالسيّاسة التي يتّبعها هذا الأخير ومطالبين باتباع "سياسة حوار بناء" مع نظامه .[88] ما يمكن أن نفهمه من مواقف من هذا القبيل ، هو أنّ الكتلة التي كان من المفروض أن تمارس الضغوط من أجل معاقبة نظام " أباشا" العسكري وجدت نفسها ترضخ لضغوط مورست عليها من أجل التخلي عن هذا القانون . وبالفعل فقد رضخت (CBC) إلى الضغط الشديد الذي مارسته كبار شركات النفط الأمريكية – Chevron,

Exxon, Mobil– التي نجحت في إقناع بعض أعضائها في أن فرض مثل هذا الحضر سيكون له نتائج وخيمة على الاقتصاد الأمريكي وأن المستفيد الأول سيكون من دون شك الشركات النفطية الأوروبية التي ستستغل الفرصة من أجل ملأ الفراغ لصالحها .

وإذا كان فشل جماعات المصالح الإثنية يعزى في العادة إلى محدودية الجالية التي تمثّل مصالحها من حيث العدد ، الأمر الذي يفقد هذه الأخيرة القدرة على التأثير في مجرى الأحداث وبخاصة في المواعيد الانتخابية حيث يكون لتصويتها أثر ضعيف ، فإن الأمريكيّين من أصول إفريقية يعانون من مشكل آخر رغم أنهم يمثّلون نسبة مهمة بين شرائح المجتمع الأمريكي . هذا المشكل يرجعه المؤرخ "مارتن ويل" Martin Weil ، إلى عجز جماعات المصالح الأمريكية من أصل إفريقي *"على الانسجام الفكري مع العقلية الأمريكية ، الأمر الذي كان سيسهّل عليها إجتذاب المؤيّدين من فئات واسعة من الناخبين"* . مثل ما نجحت في القيام به جماعات المصالح اليهودية أو البولونية وغيرهما .[89] حيث لجأ فيها أصحابها إلى إستخدام مشاعر ورموز لم تكن تتناقض مع إعتقادات وأحاسيس غالبية الأمريكيّين . في حين ، لجأ بعض الأمريكيين من أصول إفريقية في بعض الحالات إلى تبنّي النهج الإشتراكي الثوري وفي حالات أخرى وصلوا إلى حدّ الدعوة إلى إقامة دولة للسّود في الولايات المتحدة وكذلك ربط مصير حركة السّود في الولايات المتحدة بمصير العالم الثالث ممّا أفقدهم كل فرص النجاح. لذلك نجد أن بعض أعضاء (CBC) بالرغم من أنهم يشكّلون جزءا من النظام السياسي الأمريكي ويحسبون على التيار المعتدل الذي يسعى إلى ضمان مشاركة كاملة للسّود في الحياة العامة في الولايات المتحدة ، لا يتردّد في توجيه الإنتقادات اللاذعة إلى الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية على وجه الخصوص ، محاولة منهم لإعادة توجيه السياسة الخارجية للبلاد . كما لم يخف أعضاء (CBC) معارضتهم للقضايا التي وجدوها تتعارض أخلاقيا وإستراتيجيا مع المصالح البعيدة المدى للولايات المتحدة .

هذا ولو أن الأمر توقّف عند هذا المستوى لكان طبيعيا ، ولكن بعضهم مثل "أندرو يونغ" الذي كان سفيرًا لبلاده في الأمم المتحدة في عهد الرئيس "كارتر" وصل إلى حدّ التقليل من شأن التفوق الأمريكي على الصعيد الأخلاقي والتفوق العسكري في جميع أنحاء العالم . وكان هذا الموقف في الواقع أمرا غير متوقع من طرف عضو مسؤول في الكونغرس . كان من غير المرجّح لمثل هذه السّياسات أن تلقى الدعم من سيّاسيّين أو أعضاء في الكونغرس ولا حتى من طرف الرأي العام والمجتمع المدني الذي كانت أنظاره مشدودة إلى وقائع الحرب الباردة في سنواتها الأخيرة . وبالتالي من غير المقبول في ذلك الوقت الحديث عن غطرسة أمريكية ، أو أنه حان الوقت من أجل وضع حدّ للهيمنة العسكرية الأمريكية في العالم . وبخاصة إذا صدر هذا الموقف من مسؤول أمريكي يمثّل الولايات المتحدة في الهيأة الأممية .

والملفت للإنتباه إلى جانب ما سبق ذكره ، أن عوامل الفشل قد تمتدّ أيضا إلى طبيعة الإهتمامات التي تركّز عليها كتلة النواب السّود في الكونغرس . حيث يبدو واضحا ميل

أعضاءها إلى تركيز جل نشاطهم في ميدان السيّاسة الخارجية على مناطق محدّدة في العالم بحيث اقتصر مجال تدخُّلها على إفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي .

على الرّغم من أن كتلة النواب السُود في الكونغرس باتت تشكّل جهاز ضغط قوي قادر على تعبئة الأصوات الانتخابية المتنامية للأمريكيّين من أصل إفريقي ، إلا أنّه مع ذلك يبقى من النادر أن تملك القوة الكافية لتغيير سياسات الولايات المتحدة في إفريقيا بشكل ملحوظ خلال الفترات الروتينية كما يسميها "بيتر شرودر" Peter J. Schraeder.[(90)] ذلك أن النقائص التي سبق ذكرها ، تحدُّ بشكل كبير من فعالية الكتلة ، و بخاصة في المواضيع التي تخرج عن نطاق تخصُّصها والمقصود هنا ، القارة الإفريقية ودول الحوض الكاريبي . ولكن إلى جانب هذا النوع من العراقيل ، تواجه الكتلة معركة شاقة في كل مرة تحاول فيها إقناع أغلبية في الكونجرس غير مهتمة إلى حدّ كبير بأن هناك حاجة إلى اتخاذ مواقف معينة أو إنتهاج سياسات تجاه مواضيع متعلقة بالقارة وبخاصة إذا تعلّق الأمر بنزاعات لا ترقى إلى حدّ تهديد المصالح الأمريكية فيها .

خاتمة

في الواقع ، لا يمكن لأحد أن يشكّك اليوم ، في الوزن الانتخابي للأمريكيّين من أصول إفريقية ورغبتهم القويّة في التأثير في السياسة الخارجية الأمريكية في إفريقيا والمساهمة في التنمية السيّاسيّة والإقتصادية للبلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء . هذه الرغبة قد شهدت أوجها بالتزامن مع موجة الإستقلال التي عرفتها الدول الإفريقية من جهة ، وصدور قانوني الحقوق المدنية والانتخابات في عامي 1964 و1965 على التوالي ، من خلال دفع الحكومة الأمريكية إلى تقديم يد المساعدة إلى الدول الإفريقية الفتيّة . ولكن ترجمة هذا الإهتمام بالشأن الإفريقي إلى واقع لم تر النور إلا بعد سنة 1971 مع بداية ظهور أهم جماعات الضغط وفي مقدمتها كتلة النواب السُّود في الكونغرس (CBC) و(TransAfrica) . إلى جانب الجمعيات والمنظمات والنقابات والكنائس التي كانت هي الأخرى تنشط جميعها في ميدان الدفاع عن حقوق الأقلية السوداء في الولايات المتحدة . كل هذه المنظمات نشطت جميعها ونظّمت نفسها في شكل جماعات مصالح ومجموعات ضغط تحاول التأثير على سياسة الولايات المتحدة في إفريقيا ، من أجل دفعها في اتجاه يعزّز علاقاتها مع القارة السمراء .

وكما أن الأمريكيّين السود كانوا سندا قويا للحركات الوطنية في إفريقيا وكانوا من خلال شخصيّات مثل "ويب دوبوا" و"غارفي" وراء ظهور التيار الأفريقياني (Panafricanism) المساند لوحدة الشعوب الإفريقية ، فإن موجة التحرُّر الإفريقية من الاستعمار الأوروبي شجّعت بدورها الأمريكيّين السُّود على المطالبة بحقوقهم السيّاسيّة والمدنية .

وقد ساد الاعتقاد في صفوف الجالية الأمريكية من أصول إفريقية آنذاك ، أنه إذا كان بإمكان الأفارقة الحصول على استقلالهم ، فإنّه من باب أولى أن تحترم حقوق المواطنين

الأمريكيين من أصول إفريقية في الولايات المتحدة أيضا. وكان "مالكولم إكس" Malcom X من المؤيدين لفكرة أن مصير الأمريكيّين-الأفارقة مرتبط بمصير الأفارقة، عندما قال: "*أعتقد أن ما يحدث في القارة الأفريقية له تأثير مباشر على ما نعيشه في هذا البلد. مستوى الاستقلال والقوة والاعتراف الذي سيحصلون عليه في قارتهم لا يمكن فصله عن مستوى الاستقلال والقوة والاعتراف التي سنحصل عليه في قارتنا*."[91]

ومع ذلك، من الضروري التأكيد، على أنّه وعلى الرغم من القدرات الكبيرة التي يفترض أنها بحوزة الأمريكيين الأفارقة، وعلى الرغم من محاولاتهم المتكرّرة للتأثّير على السياسة الإفريقية للولايات المتحدة، وبالخصوص من خلال (CBC)، إلا أنّ تأثيرهم الحقيقي لا يزال متواضعا. صحيح أن الضغط الذي استطاعت بعض جماعات المصالح الأمريكية من أصول إفريقية ممارسته على الإدارة الأمريكية -وبعضه كان في أروقة الكونغرس-قد نجح فعلا في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية. فالجهود الكبيرة التي بذلتها كتلة النواب السود في الكونغرس أو ترانز-أفريكا وغيرهما، قد مكنت من إعادة النظر في السياسة الأمريكية في إفريقيا بشكل عام وموقفها من نظام الميز العنصري بشكل خاص. إلا أنه من الخطأ الاعتقاد بأن هذه الجماعات أو اللوبيات قد شكّلت في يوم من الأيام طرفا قويا لا يمكن الالتفات حوله عند رسم السياسة الخارجية الأمريكية. بل يبدو أنه وكما سبق وأن رأينا، فإن الإدارات الأمريكية قد نجحت في توظيفه كورقة تلعبها داخل أروقة الحكم في الداخل كما تستخدمها في علاقاتها مع القارة الإفريقية، بعد أن نجحت في استيعاب الاحتجاج والنشاط الذي كانت تمارسه هذه الجماعات.

بالطبع هناك مجموعة من النقائص، جعلت من أداء جماعات المصالح الأمريكية الإفريقية في ميدان الضغط على الإدارة الأمريكية أمرا نسبيا. وإلى جانب ما ذكرناه في هذا البحث، فإن واحدة من أكبر الأخطاء التي ارتكبتها جماعات المصالح أو الجالية الأمريكية من أصل إفريقي في إستراتيجيتها الرامية إلى التأثير في سياسة الولايات المتحدة تجاه إفريقيا تكمن في أنها لا تزال تتعامل مع الواقع الإفريقي من خلال العلاقات الضيقة التي تتمّ عبر الحكومات الإفريقية. على الرغم من العيوب والنقائص الكثيرة التي تنسب إلى هذه الحكومات، إلا أنها لا تزال القناة الرئيسية التي تصل الجالية الأمريكية من أصول إفريقية بوطنها الأصلي. هذا الأمر دفع بها إلى استبعاد أو تغييب الدور الكبير والإضافة الهامة التي كان يمكن للمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني الإفريقي أن تقدمها لإنجاح سعيها نحو المشاركة الفعلية في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا.

كل ما سبق يدفعنا إلى الاعتقاد أن جماعات المصالح الأمريكية من أصول إفريقية قد عجزت عن أداء دورها في التأثير والضغط على الإدارات الأمريكية المتعاقبة من أجل دفعها إلى أن تولي إفريقيا جنوب الصحراء أهمية أكبر ، أو أن تجعلها في صدارة سياستها الخارجية . يمكن القول في الأخير أن الجالية الأمريكية من أصل إفريقي قد عجزت بالفعل عن القيام بما استطاعت الجاليات الأخرى فعله .

هوامش

57) Jean Daniel Aba. Op.Cit, p. 324.

58) Rinaldo Depagne et Frederic Couderc. « Afrique du Sud. Le retour doré des cousins d'Amérique ». L'Autre Afrique. N° 7, du 2 au 8/07/1997, p. 83.

59) Jean Daniel Aba. Op.Cit, p. 329.

60) Adekeye Adebajo. Op.Cit, p. 99.

61) Keith B. Richburg. «Out of America: A Black Man Confronts Africa. » San Diego, New York, and London: Harcourt Brace.1998, p. XVI. In: Adekeye Adebajo. Op.Cit, p. 99.

62) Adekeye Adebajo. Op.Cit, p. 99.

63) Sophie Body-Gendrot, Al. Op.Cit, pp. 27-34.

64) Laurent Bouvet. « Les Noirs, pièce manquante et brûlante du puzzle identitaire américain ». La revue internationale et stratégique, n° 42, été 2001, p. 48.

65) يتم حساب خط الفقر على أساس دخل سنوي يقدر ب : 16600 دولار أمريكي لعائلة من أربعة أشخاص سنة 1998 .

66) معدل الفقر كما هو مقدّر هنا يمثل فئة المواطنين الذين يعيشون تحت حافة الفقر . هذه النسبة كانت تمثل 13 ٪ من مجموع السكان في الولايات المتحدة سنة 1998.

67) Sylvie Kauffmann. «La communauté noire en quête d'une nouvelle identité. » Le Monde (Dossiers & Documents), n° 247, octobre 1996, p. 6.

68) Pierre Briançon. « L'Amérique noire se mobilise et occupe le centre de Washington. » Libération, n° 4483, 17/10/1995, p. 4.

69) http://www.census.gov/population/www/socdemo/hh-fam/cps2003.html , (تم تصفحه في 29/04/2012)

70) Sophie Body Gendrot et Al. Op.Cit, p. 9.

71) **Pierre Melandri et Serge Ricard. « La politique extérieure des États-Unis au XXe siècle : le poid des déterminants Intérieurs. » Paris: L'Harmattan, 2007, p. 210.**

72) نذكر هنا مثلا بالعلاقة التي كانت تجمع بين وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA و ANCLA ، التي تورطت في تجنيد مقاتلين أمريكيين من أصول إفريقية من أجل القتال في صفوف الاتحاد من أجل تحرير كامل أنغولا (UNITA) المقرب من الولايات المتحدة و جنوب إفريقيا . و هو ما أفقدها مصداقيتها و جعل منها مجرد عميل للوكالة.

73) htt://www.thecongressionalblackcaucus.com/

74) http://www.thecongressionalblackcaucus.com/

75) Jean-Philippe Omotunde. « Un puissant groupe parlementaire afro-américain défend les minorités. » http://www.africamaat.com/Un-puissant-groupe-parlementaire (تم تصفحه في 2009/05/20)

76) **USA : Coup de flash sur le lobby black aux États-Unis. Jeuneafrique. Lundi 27 décembre 2010,**

http://www.jeuneafrique.com/Article/ARTJAJA2605p0060-061.xml0/ (تم تصفحه في 2012/06/27)

77) Bradley William Rivers. «The Congressional Black Caucus And American Policy Toward Southern Africa, 1970-1980. » B.A., Kalamazoo College, 2001, A Thesis Submitted to the Graduate Faculty of the University of Georgia in Partial Fulfilment of the Requirements for the Degree of Master Of Arts Athens, Georgia. 2005, p. 30.

78) Bradley William Rivers. Ibid., p. 31.

79) USA : Coup de flash sur le lobby black aux États-Unis. Ibid.

80) Permanent Interests: The Expansion, Organization, and Rising Influence of African Americans in Congress, 1971–2007, http://baic.house.gov/historical-essays/print.html?intID=1 (تم تصفحه في 2011/04/15)

81) Ibid.

82) Jean-Philippe Omotunde. Op.cit.

83) Nafissatou Diagne. « L'aide au développement dans la politique Africaine des États-Unis, de 1980 à 1998, motivations et stratégies en Afrique Subsaharienne : le cas du Sénégal. » thèse pour obtenir le grade de docteur de l'universit p é Paris III, tome I, 1998, p. 159.

84) يحظر هذا القانون على وجه التحديد الاستثمار أو تقديم القروض إلى جنوب إفريقيا ، ومنع دخول البضائع الجنوب إفريقية إلى السوق الأمريكية. الأهم من كل ذلك، هو أن هذا القانون وجه ضربة قوية للتعاون العسكري الأمريكي مع جنوب إفريقيا ووضع حدا للدعم الأمريكي من خلال دعوة الحكومة الأمريكية رسميا إلى العمل على تفكيك نظام الميز العنصري.

85) Raymond W. Copson. «The Congressional Black Caucus and Foreign Policy 1971-2002» New York: Novinka, 2003, 15. In: Bradley William Rivers. Op.Cit, p. 251.

86) **Marguerite Ross Barnett. «The CBC Ten Years Later: An Analysis. » Crisis (April 1981), p.111. In: Bradley William Rivers. Op.Cit, p. 251.**

87) Carol Swain. «Black Faces, Black Interests, The Representation of African Americans in Congress. » Cambridge, MA: Harvard University Press, 1993, p. 39. In: Bradley William Rivers. Op.Cit, p. 252.

88) Adekeye Adebajo. Op.Cit, p. 98.

89) Martin Weil. «Can the Blacks Do For Africa What the Jews Did For Israel? » Foreign Policy 60, fall 1985, pp. 124-125.

90) Peter J. Schraeder. «Speaking with Many Voices: Continuity and Change in U.S. Africa Policies». Op.Cit, p. 398.

91) Jean Daniel Aba. Op.Cit, p. 333.